المصادقة بالقراءة التمهيدية على اقتراح قانون يعتبر مستوطنة " كريات أربع " تابعة لمنطقة النقب

تصوير نوعام موسكوفيتش وداني شم طوف – مكتب الناطق بلسان الكنيست

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

صادقت الهيئة العامة للكنيست، أول أمس الأربعاء، بالقراءة التمهيدية، على اقتراح قانون تقدمت به عضو الكنيست ليمور سيفان هار ميلخ، على اعتبار مستوطنات إسرائيلية واقعة في المناطق الفلسطينية، جنوبي الخط 115 في منطقة الخليل، انها جزء من مناطق النقب.

صوت الى جانب الاقتراح 52 عضو كنيست، فيما عارضه 37 عضو كنيست، ولم يمتنع عن التصويت أيّ من أعضاء الكنيست الحضور في الجلسة. وافاد مراسل صحيفة بانوراما انه سيتم تمرير اقتراح القانون المذكور للجنة الكنيست ليتم تحديد اللجنة البرلمانية التي ستناقش الاقتراح قبل طرحه للتصويت عليه بالقراءات الثلاث في الهيئة العامة للكنيست.

وجاء في مسودة اقتراح القانون : " يقترح بهذا ضم تحت تعريف " منطقة النقب " كل المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون ويسكنون في منطقة جنوبي خط 115، اذ ان التحديات التي تميز منطقة النقب بما في ذلك المسافة البعيدة عن منطقة المركز، لا تستثني سكان هذه المناطق، لذا ومن دافع المساواة ومنع التمييز بين المواطنين في الدولة، ومن دافع النية للتطوير وتقليص الفجوات، يقترح القانون ضم منطقة جنوبي الخط 115 لمنطقة النقب " . يشار الى انه في حال المصادقة على القانون بشكل نهائي، فان ميزانيات وزارة النقب والجليل والحصانة القومية، ستتوزع على 37 سلطة محلية بدلا من 35.

" لا تخترعوا واقعا جغرافيا غير موجود على أرض الواقع "

رئيس المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد هاجم اقتراح القانون، وقال: " كريات أربع ليست في النقب. في نهاية الأمر هنالك ميزانية واحدة. سنوات تتم فيها سرقة المناطق البعيدة عن المركز، واليوم يتم ذلك بواسطة قانون. النقب هو النقب، يهودا والسامرة هي يهودا والسامرة والجليل هو الجليل، لا تخترعوا واقعا جغرافيا غير موجود على أرض الواقع " .

الوزير كرعي يوعز بإعادة معدات التصوير والبث لوكالة AP بعد مصادرتها

الوزير شلومو كرعي

أوعز وزير الاتصالات شلومو كرعي، منتصف الاسبوع، بإعادة معدات التصوير والبث لوكالة "أسوشيتد برس AP"، التي تمت مصادرتها في سديروت جنوبي البلاد.

وكان مفتشو وزارة الاتصالات قد وصلوا الى مقر وكالة أسوشيتد برس في سديروت وصادروا معدات التصوير التي تقدم خدمة لقناة الجزيرة. وبحسب وزارة الاتصالات، الكاميرا التي صودرت من سديروت كانت تبث بصورة مباشرة لصالح قناة الجزيرة شمال قطاع غزة بما يشمل نشاط الجيش الإسرائيلي، ما اعتبر بأنه مخالف للقانون.

وجاء قرار الوزير كرعي بإعادة المعدات في ظل غضب وضغط امريكي بالتراجع عن هذه الخطوة واعادة المعدات لوكالة الانباء.

اعتقال موظفين في بلدية تل ابيب بشبهة ارتكاب جرائم فساد وغسيل أموال بملايين الشواقل

اعلنت الشرطة في بيان منتصف الاسبوع، عن اعتقال 13 مشتبها، بينهم موظفون في دائرة الصحة في بلدية تل ابيب، وذلك بشبهة "ارتكاب مخالفات فساد خطيرة ، اصدار فواتير ضريبية غير قانونية بقيمة ملايين الشواقل وغسيل اموال بالتعاون مع عائلات اجرام من المجتمعين العربي واليهودي" . ويُستدل من التحقيقات بحسب ما ورد في بيان الشرطة، الذي وصلت نسخة عنه لصحيفة بانوراما بان " عمالا في شركات نظافة التي تقدم خدمات لقسم الصحة في بلدية تل أبيب عملوا على الدفع بمصالحهم في البلدية، عن طريق المناقصات، وإعطاء الرشاوى والمزايا لموظفين في قسم الصحة في البلدية وشركائهم مقابل الفوز بالمناقصات والتعاون في ارتكاب المخالفات. ويشتبه أيضًا في تضارب المصالح وارتكاب جرائم احتيالية" .

تصوير الشرطة

الكنيست تصادق على تشديد العقوبة لمن يقوم " بنقل، تسكين أو تشغيل أشخاص يمكثون بشكل غير قانوني " في البلاد

صادقت الكنيست بالقراءة الثانية والثالثة، يوم الاربعاء، على تشديد العقوبة لمن يقوم "بنقل، تسكين أو تشغيل أشخاص يمكثون بشكل غير قانوني" في البلاد. قدم مقترح القانون رئيس الائتلاف النائب أوفير كاتس (الليكود) والنائبة يوليا مليونوفسكي (إسرائيل بيتنا) الذي يحدد عقوبات اقتصادية صارمة على المهربين، وأرباب العمل، ومن يقل ومن يسمح بمبيت العمال الفلسطينيين بدون تصاريح. وقال مقترحو القانون أن " العقوبة المالية حاليًا غير كافية وأن العقاب غير كاف" . وينص مقترح القانون على " تشديد العقوبات بهدف ردع المهربين وأرباب العمل عن مساعدة العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل بدون تصاريح لازمة" .

وفقًا لمقترح القانون المعتمد "سيتم تجميد كل ممتلكات ناقلي الفلسطينيين بدون تصاريح وذلك بما يتعلق بالجريمة (سيارات، شقق سكنية، عمارات)، والتي يمكن أن تصل قيمتها إلى ملايين الشواقل . وإذا كانت الممتلكات التي استخدمت في الجرم ليست ملكا للمتهم، فسيتم تجميدها بالكامل دون قيود – سواء كانت عقارات، أموال في البنوك، أسهم، عملات رقمية، مجوهرات وما إلى ذلك. سيتم أيضًا سحب ترخيص العمل أو ترخيص النقل لمدة عام .وسوف تعتبر أي ممتلكات تم العثور عليها بحوزة المهرب، المتوسط أو المالك كمشبوهة ويمكن حجزها دون الحاجة لإثبات أنها حقًا ملكهم. وسيكون عبء الإثبات بشأن ملكية الممتلكات على الشخص المشتبه به" . وقال النائب كاتس: "حان الوقت لوضع حد لأعمال تهريب الفلسطينيين بدون تراخيص في شوارعنا. من يخاطر بأرواح أطفالنا من أجل المال سيدفع ثمنا باهظاً" .

استياء في اوساط رؤساء سلطات محلية عربية من اغلاق مركز الطوارئ الخاص بالمجتمع العربي :

" يُغلقون المركز في ظل امكانية اندلاع حرب شاملة مع حزب الله "

من معتصم مصاروة مراسل صحيفة بانوراما

عصام شحادة

أعرب رؤساء سلطات محلية عربية عن استيائهم الشديد من وقف عمل مركز الطوارئ للدعم والمعلومات للمجتمع العربيّ، الذي انشئ مع بدء الحرب لتوفير المعلومات والخدمات الحيوية للجمهور العربي في اسرائيل. وأكد الرؤساء العرب على انه في ظل تصاعد المخاوف من امكانية اندلاع حرب شاملة مع حزب الله، هناك حاجة خاصة لنشاط هذا المركز .

وفي الوقت الذي تحظى به انشطة المركز المُعدّة لخدمة الجمهور العربي، بدعم قيادة الجبهة الداخلية، ترى وزارة المساواة الاجتماعية التي ترأسها الوزيرة ماي جولان (الليكود) بان هناك ضرورة لبحث جدوى عمل مركز الطوارئ وصرف الميزانيات المتعلقة به.

" بلدنا تقريبا بدون ملاجئ "

وقال رئيس مجلس كفر ياسيف في حديث ادلى به لصحيفة بانوراما: " لا يوجد استقرار ، تأثير الحرب بشكل مباشر على المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية ، وكوننا في شمالي البلاد فان الوضع صعب جدا وتأثير الحرب في كفر ياسيف كبير ومباشر " .

وأضاف: " بلدنا تقريبا بدون ملاجئ ، فنحن نفتقر للملاجئ أيضا في قسم كبير من مدارسنا حيث أن أغلبها بني قديما وقد طلبنا من وزارة المعارف والمختصين توفير ميزانيات لهذا الموضوع لكن لم نلق تجاوبا . وأنا كرئيس مجلس محلي جديد فقط منذ شهرين أرسلت عدة رسائل طالبتهم فيها بتوفير ملاجئ بشكل سريع" .

وتابع رئيس مجلس كفر ياسيف قائلا : " الأوضاع ليست جيدة ، فالمصالح التجارية أصبحت ضعيفة بسبب ضعف الاقبال عليها من قبل المواطنين " .

" قرار غير صائب ويضر بالمجتمع العربي "

وحول قرار وقف عمل مركز الطوارئ للدعم والمعلومات للمجتمع العربيّ ، قال رئيس مجلس كفر ياسيف : " هذا القرار غير صائب ويضر بالمجتمع العربي ، فالهدف من هذا المركز مساعدة العرب ومن يحتاجون للمساعدة في حالة الحرب ، وأنا أطالب الوزيرة بشكل خاص إعادة النظر في هذا القرار ، فلا ينقصنا تضييق من قبل الحكومة ، ويجب إبقاء المركز لخدمتنا قدر الإمكان " . وأضاف: " القرار يضر بنا بشكل كبير ، فاذا لم يكن هذا المركز فعالا ونحن في حالة حرب فان الضرر سيكون مباشرا ، لهذا يجب إعادة المركز الى نشاطه السابق . ونحن بحاجة ماسة لهذا المركز لأننا في حالة طوارئ " .

تعقيب وزارة المساواة الاجتماعية

من جانبها، عقبت وزارة المساواة الاجتماعية، بالقول : "الوزارة ليست ختما مطاطيا ولا صندوق أموال ، خاصة عندما يكون هناك خوف من تسرب الميزانيات إلى المنظمات التي تفعل العكس تماما من تقليص الفجوات في المجتمع العربي" .